



جمهورية إثيوبيا الاتحادية
الديمقراطية



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا



مفوضية الاتحاد الأفريقي



مصرف التنمية الأفريقي

الاجتماع التمهيدي لمجموعة الخبراء للمؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

مركز مؤتمرات الأمم المتحدة

أديس أبابا، إثيوبيا

10-12 آب/أغسطس 2010

توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالتسجيل المدني
والإحصاءات الحيوية المرفوعة إلى مؤتمر الوزراء
الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

توصيات اجتماع فريق الخبراء المعني بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية المرفوعة إلى مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني

مقدمة

1 - أنعقد اجتماع الخبراء في الفترة من 10 إلى 12 آب/ أغسطس 2010 في مبنى الأمم المتحدة للمؤتمرات في أديس أبابا، إثيوبيا للإعداد للمؤتمر الوزاري الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني المزمع عقده في نفس المكان في يومي 13 و14 آب/ أغسطس 2010. وقد قام بتنظيم كل من المؤتمر والاجتماع التحضيري للخبراء، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمركز الأفريقي للإحصاء ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي. واستضافت الاجتماعيين حكومة إثيوبيا بدعم مالي إضافي من شبكة القياسات الصحية ودعم فني من شعبة إحصاءات الأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

2 - والتقى في إطار الاجتماع مسؤولون من مكاتب التسجيل المدني الوطنية ومكاتب الإحصاءات الوطنية لمعظم البلدان الوطنية. وكان من بين الحضور أيضاً مشاركون من منظمات إقليمية ودون إقليمية ودولية وغير حكومية وشركاء إنمائيون آخرون (ترد قائمة كاملة بأسماء المشاركين بوصفها المرفق 1).

3 - وعُقد اجتماع فريق الخبراء للإعداد للمؤتمر الأول للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني. وبالتالي فإن أهداف اجتماع الخبراء مستقاة من أهداف الاجتماع الوزاري. وهذه الأهداف هي:

(أ) تعبئة وحفز القيادة والالتزام السياسي لدى الحكومات الوطنية وهيئات التسجيل المدني ومكاتب الإحصاءات الوطنية بأهمية تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا لفائدة التنمية الوطنية ورصد الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) التذكير بأهمية رفع مستوى الالتزام والشراكة على الصعيد الإقليمي لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا.

4 - ويلخص هذا التقرير النواتج والتوصيات الرئيسية التي صدرت خلال اجتماع فريق الخبراء المعني بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا.

التوصيات

5 - بعد الاطلاع على التقارير ووثائق المعلومات الأساسية المعروضة خلال الاجتماع وفي أعقاب مناقشات مكثفة يصدر فريق الخبراء التوصيات التالية المرفوعة إلى المؤتمر الوزاري للنظر فيها.

قضايا السياسات العامة

- 1 - ضرورة أن تؤسس مفوضية الاتحاد الأفريقي مؤتمراً دائماً للوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لتوفير محفل لمناقشة القضايا السياسية وقضايا السياسات العامة المرتبطة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛
- 2 - ينبغي أن تنشئ اللجنة الأفريقية للإحصائية بوصفها الهيئة الحكومية الدولية رفيعة المستوى المسؤولة عن إحصاءات فريق عمل يُعنى بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- 3 - ينبغي أن تستكشف البلدان إمكانية تكريس التسجيل المدني في الدساتير والمواثيق الوطنية بالنظر إلى أهميتها للسياسات العامة وللحكم الرشيد وحقوق الإنسان وحقوق الطفل وبوصفها أساساً للإحصاءات الحيوية الموثوق بها؛
- 4 - ينبغي أن تقوم البلدان بمراجعة وتحديث قوانين التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية والتشريعات المتعلقة بالإحصاءات بما يتماشى مع التوصيات والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بغرض تحسين برامج التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛ كما ينبغي استخدام أساليب الصياغة التشريعية القائمة على الأدلة لصياغة ومراجعة القانون الأساسي الشامل واللوائح والقواعد الفرعية والإدارية والأدلة التشغيلية؛
- 5 - ينبغي أن تعتمد البلدان قوانين وسياسات تكفل إلزامية تسجيل الأحداث الحيوية التي تحدث داخل حدودها الوطنية في حينها مع تقديم ضمانات بتوفير سبل وصول جميع الأشخاص إلى هذه النظم على قدم المساواة وبغض النظر عن جنسيتهم ووضعهم الأسري وفيما يتصل بالهجرة، بما في ذلك اللاجئين والمشردين داخلياً والسكان المهمشين. بيد أن هناك حاجة للمزيد من المناقشات بصفة خاصة بشأن الآثار المترتبة على الجنسية والمواطنة لتسجيل المواليد وإصدار شهادات الميلاد لغير المواطنين بما في ذلك اللاجئين؛
- 6 - ينبغي أن تضع البلدان استراتيجيات لاستخلاص الإحصاءات الحيوية من السجلات بما يشمل إصدار ونشر الإحصاءات بصورة منتظمة مع أخذ خصوصية وسرية المعلومات الشخصية في الاعتبار؛
- 7 - ينبغي أن تستفيد البلدان لأقصى درجة ممكنة من برامج الإصلاحات القطاعية الجارية حالياً وعمليات إرساء الديمقراطية واللامركزية في أفريقيا لتقريب خدمات التسجيل المدني من السكان المستهدفين ولبلوغ هدف تعميم التسجيل المدني. وعليه يجب أن تنشئ الحكومات مكاتب مركزية ودون وطنية للتسجيل بما في ذلك في المناطق النائية وبالقرب من مراكز اللاجئين والمشردين داخلياً وأن تكفل عمل هذه المكاتب بصورة سليمة وتضمن إمكانية الوصول إليها؛
- 8 - ينبغي أن تقوم البلدان بمراجعة مسألة الرسوم وأن تنظر في إمكانية تطبيق مجانية تسجيل الأحداث الحيوية إلى جانب مجانية إصدار الشهادات خاصة فيما يتصل بالتسجيل لأول مرة؛

- 9 - ينبغي أن تخصص البلدان موارد مالية وبشرية كافية لدعم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- 10 - ينبغي أن تدمج البلدان الأحكام الخاصة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في كل من الخطط الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية لتنمية الإحصاءات وغيرها من الخطط الإحصائية؛
- 11 - ينبغي أن تستكمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي مشروع الخطة الإقليمية متوسطة المدى المعنية بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية إلى جانب المبادئ التوجيهية لهذه النظم مع مراعاة الإسهامات التي يقدمها اجتماع فريق الخبراء وأن تحث البلدان على اعتمادها واستخدامها في إطار سعيها لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية لكل بلد؛
- 12 - ينبغي أن تنظر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إنشاء وظيفة فنية خاصة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع دعم وظيفي ملائم للمركز الأفريقي للإحصاءات لكفالة استمرارية الجهود الجارية حالياً لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا؛
- 13 - ينبغي أن يدعم الشركاء الإنمائيون البرامج والمبادرات الوطنية الخاصة بهذه المسألة بما يشمل مراعاتها في المساعدات التي يقدمونها.

المسائل الفنية

- 14 - ينبغي أن تقوم الجامعات ومؤسسات التدريب الإحصائية والديمغرافية الوطنية والإقليمية بإعداد المناهج الملائمة لبناء القدرات وتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. وينبغي للمجموعة الأفريقية المعنية بالتدريب في مجال الإحصاءات أن تنظر في وضع قضية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على جدول أعمالها؛
- 15 - ينبغي أن تقوم البلدان بإنشاء نُهج وإجراءات منتظمة وعلمية بغرض رصد وتقييم نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛
- 16 - ينبغي أن تقوم البلدان بوضع ما يلائم من صكوك وأساليب وإجراءات ميسورة لتسجيل الأحداث الحيوية التي لم يتم تسجيلها مباشرة عند حدوثها، فضلاً عن وضع أحكام قانونية لمعالجة التسجيلات المتأخرة؛
- 17 - ينبغي أن تقوم البلدان بالنظر في اعتماد التصنيف المعياري لمنظمة الصحة العالمية الخاص بأسباب الوفاة. ويتعين على أي دولة اعتماد الطرائق الملائمة لتحديد أسباب الوفاة عند حدوث الوفيات خارج نطاق المرافق الطبية؛

18- ينبغي أن تقوم البلدان بإعداد الأساليب الفنية والتشغيلية الملائمة لربط نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مع غيرها من المهام الديمغرافية والاجتماعية الإحصائية؛

19- ينبغي أن تنشئ البلدان لجنة تنسيقية رفيعة المستوى لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بأسرع ما يمكن من أجل تحسين سير النظم.

المسائل المتعلقة بالتشغيل والدعوة

20- ينبغي أن تشمل المبادئ التوجيهية الخاصة بالتنفيذ أحكاماً تخص استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال تشغيل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، فضلاً عن ترتيبات لأرشفة وإدارة البيانات والمعلومات ذات الصلة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

21- يجب أن تعكس الخطط والبرامج المقترحة لتطوير نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الظروف الثقافية والاجتماعية الخاصة بأفريقيا؛

22- ينبغي الارتقاء بحملات رفع الوعي بشأن الإجراءات المتعلقة بالتسجيل المدني والأهمية التي يكتسبها وعلى وجه الخصوص عبر برامج التوعية في المجتمعات المحلية لكفالة المشاركة العامة في عملية نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. كما ينبغي إيلاء الاهتمام لرفع الوعي، فضلاً عن نشر المعرفة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أوساط المسؤولين الحكوميين؛

23- ينبغي اتخاذ ترتيبات خاصة لنشر الوعي بأهمية تسجيل الأحداث في المناطق الريفية؛

24- يتعين على البلدان إشراك منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والقيادات التقليدية في مجال إعداد وتنفيذ استراتيجيات الدعوة والاتصالات الخاصة بنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

25- ينبغي أن تقوم البلدان بترقية شراكات القطاعين العام والخاص مع وسائط الإعلام وغيرها من الجهات الفاعلة الاستراتيجية بغرض توفير مساحات إعلامية للتقديم المجاني للرسائل التثقيفية بشأن نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؛

26- ينبغي أن تعمل البلدان على إنشاء سجلات/ بيانات متكاملة للسكان تركز كمرحلة أولى على المجالات ذات الأولوية بما في ذلك تسجيل المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق.